الفصل الرابع

الفجوة المتزايدة اتساعاً بين الاحتياجات العامة وواقع التعليم العالي

إن السعي الدؤوب في سبيل علو المنزلة واكتساب احترام الجميع يبدو في معظم الأحيان مثيراً لإعجاب أولئك الذين يرفعون لواء الدفاع عن الجامعات. لكن واقع الأمر أن هذا السعي جهد مكلف غالي الثمن يطال في الكثير من الحالات ميزانية الولاية ويحرفها عن أهدافها.

لا يوجد حتى الآن داخل قيادات التعليم العالي الأمريكي إحساس بالتغير الوشيك، أو إدراك للخطر المحدق بالوضع الراهن. فالأمريكيون يعتقدون ولا يخلو اعتقادهم هذا من حماسة بالغة بأن نظام التعليم العالي في بلادهم هو أعظم نظام في العالم، لا سيما وأنهم قد شهدوا نمواً مطرداً على مدى خمسين عاماً في التمويل وفي أعداد الملتحقين في الجامعات. يفد الطلاب إليه من مختلف الأقطار والأمصار حتى بلغ تعدادهم حالياً ما يزيد عن خمسمائة ألف طالب لينهلوا العلم في كليات وجامعات الولايات المتحدة لأنهم يرون فيه الجودة العالية. فما هي المشكلة إذن؟

المشكلة بلا ريب هي وجود فجوة تتزايد اتساعاً بين الاحتياجات العامة وواقع أداء مؤسسات التعليم العالي في أمريكا. ونحن نعتقد أن السبب في تزايد اتساع هذه الفجوة يكمن في التغيرات الكبيرة الحاصلة في المجتمع الأمريكي وفي التعليم العالي في أمريكا. ونعتقد أيضاً أن هذه الفجوة لم تلق الاهتمام الكافي داخل الكليات

والجامعات، وسبب ذلك هو الإحساس بالرضا عما هو قائم فعلاً. وهناك سبب آخر هو غياب إجراءات قياس الأداء التي من شأنها أن تربط بين الأداء المؤسسي واحتياجات المجتمع المتغيرة. لكن التعليم العالي اعتمد على افتراض الجودة التي يدعمها خطاب منمق ومألوف حول المنافع التي يقدمها التعليم الجامعي (انظر الفصل الخامس بخصوص الرأي في جودة التعليم العالي من جماعات متباينة). ينبغي التصدي لهذه الفجوة والتعامل معها بما يؤدي إلى النجاح وإن لم يحدث ذلك فسوف تزداد الحواجز أمام قدرة التعليم العالي على خدمة جمهور عامة الناس وبالتالي يتهدد وضعه الخاص في المجتمع. وإن أمكنت معالجتها وصححت، فقد تكون الفترة الراهنة فترة واعدة للتعليم العالي في أمريكا.

الطبيعة المتغيرة للمجتمع الأمريكي

نشأت عن التغيرات المجتمعية توقعات جديدة من التعليم العالي. فقد كانت العقود الستة الماضية، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، قد شهدت الكثير من التغيرات والاضطرابات في الحياة الأمريكية. وبينما كان المجتمع يناضل ويسعى جاهداً لفهم هذه التغييرات واستيعابها والسيطرة عليها تزايد دور التعليم العالي المحوري في عملية التكيف مع حدة المتغيرات.

كان أهم هذه التغيرات التغير الديموغرافي، حيث الشرائح السكانية التي كانت مهمشة أو عرضة للتمييز العنصري دفعت بنفسها نحو المقدمة وبذهنها إصرار قوي للحصول على فرصة للمشاركة الكاملة. من هذه الجماعات السكانية الأمريكيون الأفارقة وذوو الأصول الاسبانية والنساء والمشوهون والعجزة والسكان الأصليون في أمريكا والامريكيون الآسيويون والوافدون. كان الهم الرئيس لكل من هذه الجماعات هو فرصة الدخول إلى الجامعات. لذلك فإن هذا النسيج السكاني الجديد – وبخاصة من ذوي الدخل المتواضع ومن الملونين، والقسم الأكبر من العائلات الوافدة التي ليس لديها فهم واسع للنظام الرسمي في التعليم – يقتضي وجود نظام للتعليم العالي قادر على تلبية احتياجات مجتمع جديد يتسم بالتنوع.

وحيث إن طبيعة الاقتصاد قد تغيرت من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد «ما بعد الصناعي» (او الاقتصاد «الجديد» أو الاقتصاد «المستند إلى المعرفة») فإن الطلب على التعليم العالي آخذ بالتزايد – بداية كان الطلب أن يحصل قسم أكبر من السابق من قوة العمل على تعليم جامعي، ومؤخراً الطلب من جانب الخريجين الجامعيين للحصول على تعليم جامعي أكثر فاعلية. (انظر توصيف الطلب من جانب الشركات ورجال الأعمال للمزيد من المهارات في الفصل الخامس.) وفي الوقت ذاته تقتضي التعقيدات المتزايدة في المجتمع مزيداً من المهارات المدنية، بما في ذلك المقدرة على فهم قضايا بالغة التعقيد مثل الاحتباس الحراري أو التخصيب عن طريق الأنبوب. وكذلك تقتضي الطبيعة المتغيرة للإعلام والتقدم السريع في وسائل الاتصال أن يكون المواطنون أكثر تطوراً وأكثر قدرة على فهم ومعرفة ذلك الكم الهائل من المعلومات التي ترد من مصادر متنوعة يتزايد عددها يوماً بعد آخر. ومن هنا نشأت حاجة عامة أخرى تقتضي أن يكون لدى شريحة من السكان أكبر عدداً من السابق المعرفة والمهارات اللازمة.

إضافة إلى ذلك، أدى تقدم التقنية إلى حاجة أخرى تقتضي وجود المزيد من السكان المتطورين تقنياً. فأضافت هذه التقنية الجديدة مطلباً آخر إلى تلك المطالب التي تحدثنا عنها بخصوص القوة العاملة والمهارات المدنية؛ لا سيما وأنها أضافت حاجة جديدة تتمثل بضرورة وجود مواطنين قادرين على التحليل والمحاكمة العقلية وإصدار أحكام هامة. كان الجميع في مطلع القرن الماضي يرون في التقنية نعمة وعنصراً لحياة أفضل. وفي مطلع القرن الحالي كانت النظرة إلى التقنية على أنها نعمة ولكنها لا تخلو من الأخطار، سيما وأنها قد زادت في تعقيدات الحياة. فقد كان البنسلين خطوة كبرى للأمام، وتقدماً عظيماً، أما الآن فإن المجتمع يشعر بمزيد من القلق إزاء الاستخدام المفرط للمضادات الحيوية. ومشاعر القلق هذه تتزايد أيضاً حيال الطاقة الذرية والمحاصيل الزراعية المعدلة وراثياً والاستنساخ... واللائحة طويلة تربك المرء في تعداد محتواها.

ويضاف إلى ما تقدم من متغيرات ذلك التقدم بخطى ثابتة للعولمة. إذ تأثرت قطاعات عديدة في المجتمع – الأعمال والإعلام و الفنون – بذلك التغير الذي نقل العمل من بيئة محلية إلى العمل غير المحدود. وهذا التغير يقتضي المقدرة على فهم واستيعاب زبائن وموظفين متنوعين، إضافة إلى المقدرة على التنافس ضد منافسين جدد غير معروفين. وهنا تبرز حاجة جديدة لوجود موظفين قادرين على القيام بالتحليل الفكري والمبدع وفهم ما يحيط بهم.

يمكن إضافة المزيد والمزيد من التغيرات لهذه اللائحة. ومع ذلك، يظهر جلياً حتى لو انتقينا منها عدداً محدوداً أن المهام الملقاة على عاتق التعليم العالي تتزايد تعقيداً وعدداً وأهمية في المجتمع. وهذه التغيرات كلها تقتضي وضع نظام أكثر فاعلية وتأثيراً للتعليم الابتدائي والثانوي، نظام قادر على تعليم الطلاب كافة، ولا يقتصر على تعليم من هم أكثر اقتداراً من سواهم. وهنا يكمن الدور المحوري للتعليم العالي في تحسين مستوى المدارس وأدائها لا سيما وأنه هو الذي يعلّم المعلمين وقادة المدارس وهو الباحث الذي يصب اهتمامه في العملية التعليمية وله الأثر الأكيد في رسم هيكلية التعليم الابتدائي والثانوي.

الطبيعة المتغيرة للتعليم العالي والتنافس من أجل الشهرة وعلو المقام

في الوقت الذي شهد فيه المجتمع الأمريكي تغيرات كان من شأنها أن رفعت مستوى الطلب على التعليم العالي لجهة توفير الفرص أمام سواد أعظم من السكان لدخول الجامعات وإتاحة المجال أمام الخريجين لاكتساب المزيد من المعرفة والمهارات، كان التعليم العالي في أمريكا يركز بصورة رئيسية على موضوع آخر مختلف. فقد شهد التعليم العالي في أمريكا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تطوراً أفضى إلى ظهور شكل من المنافسة لم تكن قاعدته تحسين معرفة ومهارات الخريجين، بل كان تنافساً يقوم بشكل رئيسي على المنزلة الرفيعة للمؤسسة (Brewer, Gates, and Goldman, 2002).

وقد ازدادت هذه المنافسة حدة إثر نشوء أعداد متزايدة من تصنيفات الكليات والجامعات أعدها ناشرون من أمثال US.News & World Report ومجلة Princeton Review و Financial Times و Wall Street Journal و Business Week، و Kiplinger's، وغيرهم، ومن غير الناشرين المذكورين (انظر Thompson, 2003). وقد أدى هذا الظهور الواسع للوائح «الأفضل» إلى تشوهات تمثلت بتقديم المؤسسات لمعلومات مفرطة ومضللة، كما أدت إلى تحول هذه المؤسسات إلى طريقة القبول المبكر للطلبة بغية زيادة معدلات المردود، وإلى إعطاء حوافز مالية للرؤساء الذين يستطيعون تحسين وضع المؤسسة في هذه التصنيفات. ومكمن الخطأ في هذه اللوائح، كما كانت تقدم الحجج سنة بعد أخرى، هو أن هذه التصنيفات تعتمد على عوامل لا تقيس المقدار الحقيقي للتعلّم. وقد لحظ لي بولنغر Lee Bollinger رئيس جامعة كولومبيا ذلك في حديثه عن هذه التصنيفات حين قال: «إن هذه التصنيفات تعطي صورة مغلوطة عن العالم، ورأياً غير صادق عن واقع التعليم الجامعي ... وتسهم في رفع مستوى التنافسية ومستوى القلق عند الشباب إزاء اختيار الكلية المناسبة.» (Thompson, 2003). غير أن هذا الاندفاع نحو اكتساب المنزلة الرفيعة قد أفضى إلى مكاسب هامة – أهمها ذلك التقدم الهائل في جودة البحوث الجامعية التي نقلت أمريكا إلى المقدمة – لكنه أفضى في الوقت ذاته إلى تشوهات أعاقت القدرة على تلبية احتياجات المجتمع. من هذه التشوهات ذلك التغير البطيء والدؤوب في الرسالة حيث كانت المؤسسات تسعى جاهدة لتكون في وضعية الجامعات البحثية مبتعدة في معظم الأحيان عن رسالتها الرئيسة المقصودة (Arnone, 2003a)[1].

وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع بحاجة لمؤسسات تتصف بالتنوع وتلبي احتياجات جماعات طلابية أكثر تنوعاً من السابق، القسم الأكبر منهم قادم من الجماعات المحرومة، كانت المؤسسات تتجه نحو مزيد من التجانس بين طلبتها وتركز على ما يفترض أن يكونوا الطلبة الأفضل. وأصبحت كليات إعداد المعلمين كليات حكومية، ثم صارت جامعات حكومية، وجامعات بحثية. وأصبحت كليات الآداب والعلوم كليات

بحثية. وتزايدت أعداد المؤسسات التي تركز اهتمامها على جذب الطلبة القادمين من صفوف ذات درجات عالية في اختيارات الأهلية للدراسة الجامعية SAT أو ACT. وقد استفادت الولايات المتحدة كثيراً من وجود عدد كبير من الجامعات البحثية (حوالي مائتين، وهو عدد كبير بحسب المعايير الدولية)، ولكن في داخل هذه المؤسسات وداخل آلاف الجامعات الأخرى كانت إغراءات البحوث والعمل العلمي (وكذلك أهمية وجود سجل بالأعمال العلمية ليتمكن الأستاذ من التثبيت والترقية) سبباً كبيراً في صرف الاهتمام عن العمل الجاد لتحسين أوضاع التعليم.

في العام 1940، وقبل تطور الرعاية الفدرالية للبحوث الجامعية كان التعليم هو الدور الرئيس الذي يقوم به أعضاء الهيئة التدريسية للجامعات. وحين بدأت المنح الفدرالية للبحوث تزداد وتتسع في عقدي الخمسينيات والستينيات، وأصبحت القيمة المالية وقيمة المنزلة الرفيعة للبحوث بالنسبة للجامعة واضحة لا لبس فيها أخذت الجامعات تسعى للحصول على المنح – وبدأت تتودد للأساتذة الذين يستطيعون الحصول على هذه المنح. وبدأ عدد الجامعات البحثية يتزايد من عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة حتى أصبح اليوم يعد بالمئات وقفزت البحوث الأمريكية إلى المقدمة في كل ميدان.

لكن هذا النجاح جلب المشكلات في ذيوله، إذ أن أعضاء الهيئة التدريسية في معظم الجامعات النخبة سرعان ما صاروا يكافأون على البحوث التي يقدمونها وليس على تفوقهم في التعليم. وأصبحنا نسمع كثيراً العبارة القائلة إن البحوث العظيمة والتعليم الجيد يسيران جنباً إلى جنب. لكن هيكلية المكافأة المقدمة لهم تثبت عكس ذلك في كثير من الحالات. فالنجاح أفضى إلى تخفيض «أرضية» التعليم. ولم يمض وقت طويل حتى انتشر نظام القيمة الذي يحبذ البحوث والنشر وتخفيض ساعات التدريس حتى بات في أيامنا هذه يشمل المؤسسات التي لا تشبه الجامعات البحثية إطلاقاً. وغدت البرامج الدراسية في المرحلة الجامعية الأولى تهيء الطلاب للاعتقاد بأن النجاح يعني أن يصبح الطالب أستاذاً في جامعة بحثية وله بحوث منشورة، لا أن يكون مدرساً

ناجحاً له أثره الفاعل، أو قائداً خارج الأكاديمية. وهذا كله لم يكن بحكم الضرورة سبباً في تدهور جودة التعليم (بخلاف الإقلال من التواصل مع الطلبة)، بل كان سبباً في تحول اهتمام أعضاء الهيئة التدريسية عن طلابهم والانصراف إلى تخصصاتهم العلمية، وبالتالي انخفاض الرغبة لديهم في استثمار الوقت والجهد اللازمين لإجراء تقييم جاد للتعلّم وتحسين ما يجدون من أخطاء هامة والاستفادة من البحوث الجديدة والتقنية الجديدة لرفع مستوى أصول التدريس. وكما قال واضعو دراسة جديدة حول علاقة أعضاء الهيئة التدريس بمؤسساتهم: «إن الفصل بين أولويات أعضاء الهيئة التدريس والغرض العام للمؤسسة قد تم توثيقه عموماً وعليه سلطت الأضواء في المؤتمرات الوطنية واحداً بعد الآخر. إن التغييرات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي وأعضاء هيئتها التدريسية قد جرى تعدادها كثيراً جداً حتى بات تكرار ذكرها نوعاً من الترانيم التي تتردد تلاوتها. المطلوب الآن حلول ملموسة تنبع من الجامعات لهذه المشكلات البنيوية التي نواجهها وتجاوب بنّاء مع هذه التغيرات الضخمة التي جرى التنبيه لها بما فيه الكفاية» (McMillin and Berberet, 2002, p.xi).

كان من نتائج هذا التنافس الشديد للحصول على المنزلة الرفيعة وضع برامج لشهادة الدكتوراه قليلة الجودة والتي لا لزوم لها في مئات من المؤسسات التي مدة الدراسة فيها أربع سنوات وتصر على اعتبار نفسها جامعات بحثية – ليس السبب في ذلك تلبية حاجة عامة، بل هو مجرد دافع داخلي للوصول إلى المنزلة الرفيعة. وهناك إصرار على هذه البرامج على الرغم من أن إسهاماتها تعد هامشية في أحسن حالاتها. وفي هذا الصدد أجرى كريستوفر مورفيو Christopher Morphew من جامعة كنساس دراسة على برامج شهادات الدكتوراه هذه في سبع ولايات في الفترة الواقعة بين عامي 1982 و 1992. ووجد أنه من غير المرجح أن تمنح هذه البرامج الجديدة أية شهادة خلال السنوات العشر تلك حتى لو استنسخت برامج يعمل بها في جامعة عامة في الولاية (Morphrew, 1996).

من جهة أخرى وصف بيج سميث Page Smith من جامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس هذه البرامج بقوله: «إن هذه [البحوث] المرتجلة والمبتذلة تفوق في قيمتها البحوث الأصلية المبتكرة والرائعة ... هذه البحوث المرتجلة والمبتذلة ليست مجرد عمل باطل وباهظ الثمن فحسب بل هي عبء ثقيل أخلاقياً وروحياً على المؤسسات التي تقدم هذه البرامج ناهيك عن كونها تشوهات خطيرة للحياة الفكرية والعلمية... [كما أن] التكلفة الاقتصادية عالية بشكل فاضح.» (كما اقتبست في كتاب Massy, 2003, p.10).

إن السعي الدؤوب في سبيل علو المنزلة واكتساب احترام الجميع يبدو في معظم الأحيان مثيراً لإعجاب أولئك الذين يرفعون لواء الدفاع عن الجامعات. ولكن في واقع الأمر أن هذا السعي جهد مكلف وغالي الثمن يطال في الكثير من الحالات ميزانية الولاية ويحرفها عن أهدافها. أو كما قال أليكس وورنر Alex Warner رئيس لجنة التربية في مجلس نواب ولاية نورث كارولينا معلقاً على افتتاح المزيد من الجامعات البحثية: «سواء كنا بحاجة لها أم لا، فنحن لا نملك المال الكافي لافتتاحها.» (كما اقتبست في كتاب Arnone, 2003a, p.A15).

ومع أن مكاسب المجتمع من البحوث والدراسات العلمية التي تقدمها جامعات عالية الجودة لا تعد ولا تحصى إلا أن هذه المكاسب قد رافقتها جهود وأموال كثيرة أنفقت على بحوث ذات جودة متدنية كان من شأنها أن انتقصت من الدور المحوري للتعليم وذلك من خلال اختزال الوقت والإبداع اللذين يخصصهما الأساتذة للعمل التدريسي، ما أدى إلى تراجع قيمة تلك المؤسسات التي تعد التعليم الدور الأساسي لها، وعلى وجه الخصوص تلك المؤسسات التي تحتفظ لنفسها بدور كبير في تعليم الطلبة الأكثر حرماناً.

حاجز التشغيل دون إجراءات لتقييم الأداء

إن النجاح الذي حققه التعليم العالي في أمريكا قد جعل الأكاديميين يرضون بواقعهم وأقل انفتاحاً على فكرة تقول إن الأداء كله يجب أن يقيّم بدقة وعناية بهدف

التحسين. وسواء كانت المسألة رفع مستوى الأداء أو تحسين الفاعلية، أو كان الأمر يتعلق بالتعلم داخل غرفة الصف أم في استخدام المراجع في المكتبة فإن التقييم أمر بالغ الضرورة للتحسين. وليس ثمة مجال للشك بأن الموضوع الأكثر أهمية هو تعزيز التعلم. ويبدو أن غياب استجابة المؤسسات لاحتياجات المجتمع لعملية تعليمية أكثر فاعلية ناشئ إلى حد كبير عن عدم وجود طريقة عقلانية لمعرفة ما هي نتيجة التعليم حالياً وعن عدم وجود اهتمام في تطوير وسائل فاعلة للوصول إلى هذه المعرفة. فقد تبين أثناء حوارات مجموعات هدف أجراها «مشروع المستقبل» عام 2002 أن العديد من القادة الأكاديميين ليسوا مقتنعين بضرورة قياس مدى تعلم الطلبة على الرغم من مركزية دور التعليم والتعلم في مؤسستهم وعلى الرغم من تزايد طلب القادة السياسيين وقادة الأعمال لإجراء تقييم للتعلم وعلى الرغم من ازدياد عدد المؤسسات التي تؤكد إمكانية إجرائه. بل إن بعض هؤلاء القادة قالوا إنه من المستحيل قياس مدى التعلم في كثير من برامجهم (Immerwahr 2002, p.1). فقد قال رئيس إحدى المؤسسات» أعتقد أننا ننفق وقتاً أكثر مما ينبغي في الحديث عن تقييم النتائج والقلق بشأنها» (Immerwahr 2002,p.17). وقال رئيس مؤسسة أخرى: «إن الكثير من الجهود المبذولة في التقييم تتنافى مع هدف التعلم... أرى تلك الهيئات الخاصة بالاعتمادية تأتي إلينا وتتحدث عن النتائج ... أريد أن أقول لهم أن يذهبوا إلى مدرسة تجارية بدلاً من أن يأتوا إلى مؤسسة مثل مؤسستنا (Immerwahr 2002, p.17).

حاجز الخمول في أسلوب الحكم في الجامعة

يبدو أن نشوء وتطور أسلوب الحكم الأكاديمي قد جعل الاستجابة لطبيعة المجتمع المتغيرة أكثر صعوبة وأشد بطئاً. ففي تلك الفترة الزمنية الطويلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أنتج دور الهيئة التدريسية في الحكم تطوراً من أجل مشاركة أوسع للهيئة التدريسية في التخطيط للبرامج الأكاديمية وتطبيقها. فكان هذا التطور في جانب منه تصحيحاً مبالغاً فيه لعمل الرؤساء الأوتوقراطيين وللمجالس المتطفلة. ومع مرور الزمن حافظت هذه الطريقة على وضعها الراهن، ولم تعمل في سبيل

التوصل إلى منهجيات جديدة مبتكرة أو حتى توفير الدعم لهذا السبيل. فأصبحت هذه الإجراءات الرسمية لمشاركة الهيئة التدريسية أكثر رسمية، وتزايدت أعداد لجان هذه الهيئة واستطال الوقت اللازم لاتخاذ القرار. فكانت النتيجة أن بقي مصير أية نماذج جديدة للتعليم مهما كانت ناجحة في تحفيز مشاركة الطلبة وتحسين جودة تعلمهم ضمن صوامع معزولة لايطالها أحد بدلاً من اعتمادها وسائل تشغيل مقبولة على نطاق واسع.

وقد حدد «مشروع المستقبل» سبعة ميادين لوحظ فيها فجوة تزداد اتساعاً – ونعتقد أنها مجالات عظيمة الأهمية – بين احتياجات الجمهور العام والأداء الحالي للتعليم العالي.

الحاجة لتحمل مسؤولية التعلم

إن المجتمع بحاجة لمزيد من المعرفة والمهارات تتاح لشريحة أكبر من الناس. لذلك يتعين على المؤسسات أن تأخذ على عاتقها مسؤولية مقدار ما يتعلم الطلبة بغية تحسين جودة التعلم. وتقتضي هذه المسؤولية جهوداً واعية تبذلها المؤسسات في سبيل التركيز على التعلم الفعلي الجاري حالياً بدلاً من اتخاذ إجراءات بديلة غير ذات علاقة مثل السمعة العلمية للأساتذة (McClenney 2003). وتقتضي أيضاً قبولاً على مستوى المؤسسة كلها لتحمل مسؤولية نجاح الطلبة في تعلمهم. وعوضاً عن الافتراض أن الطلبة المتسربين من التعليم كان قبولهم خطأ منذ البداية، أو أن الطلاب الذين توقفوا عن متابعة دروس الرياضيات (على الرغم من تفوقهم في المدرسة الثانوية) هم طلبة كسالى لا يرغبون ببذل الجهود اللازمة في هذه المادة، يتعين على الأساتذة أن يسألوا أنفسهم الأسئلة الصعبة حول مسؤوليتهم في ذلك كله وأن يبدأوا بتطبيق شامل لما هو معروف عن تقييم التعلم وتحسينه.

يبدو أن تلك المعرفة الجديدة التي تطورت خلال الأعوام العشرين المنصرمة حول وسائل تحسين التعلم لا يستعين بها أحد. فقد تعلمنا الكثير، واكتسبنا المزيد

من المعرفة حول الأساليب العديدة التي يتعلم الطلبة بها. صارت لدينا معرفة جديدة حول وظائف الدماغ وكيف يكتسب المهارات اللغوية ومالذي يسبب الاضطرابات في التعلم وكيف يمكن معالجة هذه الاضطرابات. وتعلمنا الكثير أيضاً حول الأساليب التعليمية. فبعض الطلبة، على سبيل المثال، يفضلون التعلم عن طريق التعاطي مع الملموس، وبعضهم الآخر يحبون مناقشة المبادئ المجردة. وهناك طلبة يتعلمون من خلال تصور المسألة بشكل من الأشكال. كما بينت البحوث التي أجريت على التعلم من خلال الخدمة حيث يعمل الطلبة في خدمة المجتمع كجزء من برنامجهم التعليمي، زيادة ملحوظة في اهتمام الطلبة، والاحتفاظ بهم وفي قدراتهم على الفهم. وكذلك شأن البرمجيات التقنية التي أتاحت للطلبة فرص المشاركة في تمارين المحاكاة التي تزيد من استيعابهم للعلوم، ناهيك عن إمكانية هذه البرمجيات في تكييف عمل المادة الدرسية بما يتلاءم مع أساليب التعلم.[2]

يستخدم هذا التقدم الكبير على نطاق واسع في برامج التدريب العسكري وبرامج التدريب لدى الشركات. ولكن على الرغم من المكاسب المحتملة التي تتيحها هذه المفاهيم الجديدة في سبيل رفع مستوى حماس الطلبة وتعلمهم، لم يتغير شيء في معظم غرف الصف.

فكانت النتيجة اتساع الفجوة الفاصلة بين المستوى الحالي للتعليم الجامعي والحاجة المتنامية لخريجين ذوي معرفة واسعة ومهارات جيدة.

في استطلاع أجري مؤخراً قال تسعة من عشرة خريجين جامعيين إن الشهادة الجامعية أفادتهم في الحصول على عمل لكنها لم تقدم لهم المهارات التي يحتاجونها لينجحوا في عملهم (Oblinger and Verville, 1998). ولم يقتصر الأمر على الخريجين، بل أبدى أرباب العمل مشاعر القلق إزاء الافتقار إلى مهارات معينة مثل التفكير الناقد والقدرة على الكتابة بوضوح أو القدرة على العمل ضمن فريق (Business-Higher Education Forum, 2001; US Department of Labor, 1999; Mullen, 1997; Oblinger and Verville, 1998) وانظر الفصل الثامن للمزيد من التفاصيل.

وعلى الرغم من قيمة التعليم الجامعي وأهميته إلا أن هناك شواهد كثيرة تدل على مجالات لا يكتسب فيها الطلبة المهارات والمعرفة التي يحتاجونها. أحد هذه الأمثلة واضح في مجال الرياضيات والعلوم حيث لوحظ أن عدداً صغيراً جداً من الطلبة يكتسبون الفهم الحقيقي للمبادئ الأساسية والقدرة على تطبيق هذه المبادئ في مسائل عملية أو يتكون لديهم اهتمام طويل الأمد بهذه المادة. كما لوحظ انخفاض بمعدل 14 بالمائة في «عدد المواطنين الأمريكيين والمقيمين الدائمين الذين يلتحقون في برامج العلوم الطبيعية والهندسة» في الفترة الواقعة بين عامي 1993 و 2000 (Zumeta and Raveling, 2002 – 2003, p.37). أما في مستوى الشهادة المتقدمة، فقد عوضت الولايات المتحدة هذا النقص باستيراد بعض الطلبة المتفوقين من الصين وتايوان والهند وكوريا. والجدير بالذكر أن هذه البلدان قد بدأت بتطبيق برامج جريئة جداً لتوسيع وتحسين برامج تدريب الخريجين بغية إبقاء طلبتها المتفوقين في أوطانهم (وأن تستعيد أولئك الذين مكثوا في الولايات المتحدة؛ Southwick 2002). وواقع الحال إن أعداد الطلبة من هذه البلدان يلتحقون في برامج العلوم والرياضيات قد بدأ يتدنى. وهناك خلل آخر في منهجيتنا الحالية لوحظ في تحليل أجري مؤخراً، ويمكن توضيحه بالعبارة: «إذا كان ثمة توجه جدير بالمراقبة الآن، فهو قرار اتخذته الشركات بأن إبقاء المهندس في بنغالور وإرسال الأعمال إليه أمر جيد وفعال وفي الوقت نفسه أقل تكلفة» (Peirce and Johnson, 2003, p.15). نحن نأمل أن تجعل هذه التوجهات الجامعات تسأل نفسها الأسئلة الصعبة حول كيفية تحسين مستوى الاهتمام بتعليم الرياضيات والعلوم ورفع سوية فاعليته.

ثمة حقيقة تفيد بأنه يوجد عدد متزايد من المؤسسات قد نجحت فعلاً في قياس نتائج التعليم عند المتعلمين، نذكر منها كلية ألفيرنو Alverno و جامعة ترومان Truman State وجامعة فونكس Phoenix والجامعة المفتوحة البريطانية، ومع ذلك لا تزال معظم المؤسسات تدعي أن هذا الجهد عسير للغاية ومكلف ويستحيل عليها القيام به.

وفي المؤسسات حيث توجد امتحانات وتقييمات، يتبين في معظم الأحيان ضعف في الأداء. ولدينا مثال فاضح لهذا الضعف. ففي امتحانات أجريت في جامعة ماساتشوستس لم ينجح سوى 56 بالمائة فقط من الطلبة المتقدمين لأول مرة إلى امتحانات شهادة المعلمين في المكونات الثلاثة للامتحان، ولم ينجح سوى 10 بالمائة فقط من الطلبة الذين تقدموا للامتحان للمرة الثانية.

يشير وليام ماسي William Massy في كتابة «احترام الوديعة Honoring the Trust" إلى الأداء بدرجة Respectable B، ويقول إن هذه الدرجة من الأداء لا تعزز قوة عمل جيدة التعلم تكون مستعدة للمنافسة في اقتصاد يقوم على المعرفة (Massy, 2003).

ففي عالم يوصف بأنه عالم لا حياة فيه إلا لمن يبحث وينشر بحوثه أصبح التعليم في الجامعات يعطى المقام الأخير في جدول الأولويات. وفي معظم الأحيان توصف الجودة بمعيار محتوى البرامج وليس بنتائجها. لكن التعليم الجيد ليس محاضرة تلقى وتنال إعجاب الزملاء إن نشرت في الصحف. إنما هو إيجاد بيئة يتعلم الطلاب فيها حقاً. لقد آن أوان الارتقاء بمستوى التعليم – أو على الأقل إلى مستوى البحوث. ينبغي أن تكون عملية التعليم والتعلم أكثر شفافية لكي تحدث فيها التحسينات على الدوام ولكي يتمكن الطلبة من اختيار الكلية التي يرغبون والبرامج التي يريدون على أساس جودة الخبرة التعليمية.

الحاجة للانتقال من مجرد الوصول إلى التحصيل الفعلي للعلوم

لقد أصبح الوصول إلى التعليم العالي أمراً بالغ الأهمية للمشاركة الاقتصادية والمدنية الكاملة في المجتمع، والمجتمع الأمريكي معروف بتثمينه لفكرة قابلية الحركة والانتقال الاجتماعي القائمة على الإقدام والعزيمة. وفي أيامنا هذه تقتضي التحركية الاجتماعية ما هو أكثر من السابق، إنها تقتضي ثقافة جامعية. وأصبحت شهادة دبلوم ينالها الطالب من الجامعة بطاقة دخول إلزامية إلى الطبقة الوسطى. ففي الفترة الواقعة بين عامي 1973 و 1999 انخفض متوسط دخل الأسرة لخريج المدرسة الثانوية بمعدل

13.1 في المائة، بينما ازداد وسطي هذا الدخل لشخص تخرج من الجامعة بعد دراسة لأربع سنوات بمعدل 9.9 في المائة. والفجوة آخذة في الاتساع (Mortenson, 2002).

إن الرفاه المستقبلي لهذا البلد يعتمد على إتاحة فرصة أكبر لشريحة أوسع من السكان للوصول إلى التعليم الجامعي. ولكن، مع انحسار قيمة المساعدة الطلابية المستندة إلى الحاجة ومع الارتفاع السريع في الأقساط الجامعية تتضاءل قدرة الطلبة من ذوي الدخل المحدود على الاستفادة من فرصة الوصول إلى الجامعة.

بيد أن ما هو أكثر أهمية من تحسين فرص الوصول للجامعة توجد مشكلة على جانب كبير من الأهمية وقلما يلاحظها الدارسون، ألا وهي ذلك الانخفاض غير العادي في معدلات اكتساب المعرفة والتخرج لدى الطلاب الذين حصلوا على فرصة الوصول إلى الجامعة. وبرغم أن معدلات تخرج الطلبة كلهم يجب أن تكون باعثاً على القلق إلا أن الاهتمام الأولي يجب أن يتركز على تحسين معدلات إتمام الدراسة للطلبة من ذوي الدخل المحدود. والدلائل التي بأيدينا شديدة الوضوح:

- يبلغ معدل عدد الطلبة المتخرجين من الجامعة في سن الرابعة والعشرين من أسر ذات دخل عال 48 بالمائة بالمقارنة مع 7 بالمائة فقط من ذوي الدخل المحدود (Kellog Commission on the Future of State and Land Grant Universities, 2000).
- يقول توم مورتنسون Tom Mortenson، المحلل لسياسات التعليم العالي: «إن شخصاً يبلغ الرابعة والعشرين من العمر ومن أسرة تنتمي إلى الربع الأعلى من السكان لديه فرصة للحصول على درجة البكالوريوس تصل إلى عشرة أضعاف الفرصة لطالب من أسرة تنتمي إلى الربع الأدنى من السكان.» (Mortenson, 1995, P.1). والمثير للدهشة أنه في عام 1979 «وقبل البدء بإعادة توزيع الفرص في التعليم العالي كان هذا الفرق أربعة أضعاف فقط (Mortenson, 1995, P.1).
- تشير الإحصاءات أن ما نسبته 29 بالمائة من الأمريكيين الأفارقة و 31 بالمائة من ذوي الأصول الإسبانية يتسربون من الجامعة قبل إتمام دراسة السنة الأولى (US. Department of Education, 2000).

- ذكرت الهيئة الوطنية حول تكاليف التعليم العالي في تقرير لها صدر عام 1998 أن «سعر انتساب الطلبة بعد حسم المنح منه ارتفع بنسبة 114 بالمائة في المؤسسات العامة التي مدة الدراسة فيها أربع سنوات و 81 بالمائة في المؤسسات الخاصة ذات المدة نفسها للدراسة و 159 بالمائة في المؤسسات العامة التي مدة الدراسة فيها سنتان» وذلك خلال الفترة الواقعة بين عامي 1987 و 1996 (National Commission on the Cost of Higher Education, 1998, P.11).
- في العام الجامعي 1999–2000 قدمت ما نسبته 87 بالمائة من المؤسسات العامة والخاصة التي مدة الدراسة فيها سنتان منحاً مؤسسية إلى طلبة المرحلة الجامعية الأولى وليس على أساس الحاجة بل على أساس التفوق الأكاديمي (أو هي في الواقع مساومات من جانب الطلبة وعائلاتهم؛ "Financial Aid Professionals at Work in 1999-2000, 2002").
- ذكرت مؤسسة لومينا Lumina Foundation أن التحول نحو الحسوم في الأقساط الجامعية قد أفاد الطلبة الأغنياء وساعدهم في دخول المؤسسات حيث يدرسون لأربع سنوات بينما جعل الأمر عسيراً على الطلبة من ذوي الدخل المحدود (J. Davis, 2003 وانظر أيضاً Heller, 2003).

وخلاصة القول، إن المجتمع الأمريكي بدأ يتخلى عن التزاماته نحو تأمين إمكانية الوصول للجامعة والتحركية الاجتماعية. ولم يعد باستطاعة السياسات العامة أن تتوقف عند مسألة إمكانية الوصول هذه. فهدفها الآن ينبغي أن يتضمن تأمين النجاح الأكاديمي أو التحصيل العلمي بعد أن يصل الطالب إلى الجامعة وذلك لصالح شريحة من السكان يتزايد عدد أفرادها على الدوام.

الحاجة إلى التصدي لمسألة الفاعلية والإنتاجية

بما أن الكليات والجامعات مسؤولة عن المال العام واستثماره فهي ملزمة بإنفاق هذا المال بطريقة تستجيب بفاعلية وكفاءة للاحتياجات العامة. والكليات والجامعات

الخاصة ملزمة على نحو مماثل أمام المانحين الذين يقدمون الأموال لها وكذلك أمام طلبتها وأمام الجمهور العام الذي يوفر لها الكثير من المساعدات والإعفاءات الضريبية. وهذا الواقع يقتضي بالضرورة الالتفات إلى مسألة الكلفة والفاعلية. وقد تبين من مشروعات نفذت مؤخراً أن بالإمكان توفير الكثير من التكاليف من خلال التعاون فيما بين المؤسسات وفيما بين الأقسام الجامعية عند الشراء وفي المواد الخاصة بالمكتبات وفي البنية التحتية للتقنية، وكثير من الأمور غيرها. وبالمثل

يمكن توفير الأموال من خلال اللجوء إلى موارد خارجية تتعدى مكتبات بيع الكتب والخدمة الغذائية والتوجه نحو بعض المهام الأخرى مثل صيانة البنية التحتية للتقنية. لكن هذه المسائل كلها بقيت حتى الآن دون أن يتصدى لها أحد في معظم المؤسسات.

والأمر اللافت أيضاً أن مؤسسات التعليم العالي لا تجري تحليلاً لهيكلية التكلفة وبخاصة في الجانب الأكاديمي منها[4]. غير أنها بالطبع، تعرف ماذا يكلفها قسم الجيولوجيا أو مكتب قبول الطلبة، إلا أنها لا تعرف تكاليف مختلف المواد الدراسية التي تنظمها ولا فاعلية استخدام وقت أعضاء هيئة التدريس في نواح متباينة، أو ما إذا كان وضع تصميم جديد لمقرر دراسي سوف يؤدي إلى تحسين فاعلية وكفاءة مقرر دراسي تمهيدي كبير. لكن الكليات والجامعات قد وجدت طريقة ما لتخفيض التكاليف، وكانت الاستعاضة عن أعضاء هيئة التدريس النظاميين بمدرسين مساعدين (حتى بلغ تعدادهم مؤخراً ما يقرب من 40 بالمائة من تعداد الهيئة التدريسية، وهكذا كانت غالبية التعيينات في عقد التسعينيات). وقد حدث هذا التخفيض في التكاليف بأسلوب بطيء ودون دراسة جادة لنتائجه على المدى البعيد فيما يتعلق بالتعلم.[5] وما يجدر ذكره في هذا السياق أن الكثير من الجامعات الربحية التي اشتهرت مؤخراً، وخلافاً لأساليب العمل في المؤسسات التقليدية العامة والخاصة التي لا تسعى للربح، تجري تحليلاً لكلفة كل برنامج على حدة بشكل منتظم وتجد لنفسها الوسيلة لتحسين الجودة والفاعلية.

لقد لجأت المؤسسات وبشكل تقليدي إلى إجراء مناقلات في الدعم المالي بين أنشطتها وذلك من خلال تحويل الأموال من برامج لها شعبيتها الواسعة وكلفتها قليلة نسبياً (مثل برامج التربية والأعمال) لدعم البرامج عالية الكلفة وصغيرة الحجم (مثل الكلاسيكيات والهندسة) أو لدعم وقت أعضاء الهيئة التدريسية في البحث العلمي والنشر. ولكن لم تجر هذه المؤسسات أية تحليلات لكيفية عمل هذه المناقلة في الدعم المالي، أو حول ما إذا كان هذا الأسلوب يساعد المؤسسات في زيادة إيراداتها، أو حيال ما إذا كانت تستعمل في سبيل تلبية احتياجات الجمهور العام، وذلك باستثناء عدد قليل من المؤسسات، مثل جامعة رود آيلاند Rohde Island، التي أجرت دراسات بهذا الخصوص وبرهنت أن بالإمكان تحليل مبلغ وطبيعة هذه المناقلة المعتمدة حالياً.[6]

لقد نجم عن هذا النمو الطويل في التعليم العالي الذي ترافق مع غياب معطيات الأداء وضآلة في الاهتمام بتحليل التكاليف أن باتت المؤسسات تولي جل اهتمامها إلى زيادة إيراداتها دون أن تهتم بتحسين فاعلية أدائها (Clotfelter 1996; Ehrenberg, 2002).[7] بل، لقد رأت الجامعات مشكلة التكلفة على أنها من مفرزات طبيعة التعليم ذات الكثافة العمالية والتي ليس لها عليها سيطرة – وهذا ما يدعوه وليام بومول William Baumol "مرض التكلفة» (Johnston, 1997). وقد أصبح هذا الموضوع قضية أخذت نقاشاً واسعاً في جامعة هارفارد عندما احتجت جماعة من خريجي الجامعة على حقيقة مفادها أن هذه الجامعة لا تركز اهتمامها على خفض التكاليف بل تطلب المزيد والمزيد من التبرعات من خريجي الجامعة ومن الأصدقاء وترفع رسوم التعليم في سبيل تغطية التكاليف المرتفعة. وقد اعترفت الجامعة نفسها أن بإمكانها توفير أكثر من 100 مليون دولار سنوياً إن عملت جميع الكليات فيها مجتمعة على استدراج عروض أسعار من أجل ما تريد شراءه ابتداءً من طباعة الكتب وحتى أعمال السباكة. لكن السؤال الأهم من ذلك كله هو كم من المال يمكن توفيره من خلال التحليل المحدد للعمليات كافة، بما في ذلك البرامج الأكاديمية مع الاهتمام بفاعليتها (Winter and Rimer, 2003).

ولا يخفى على أحد أن غياب معطيات الأداء وتحليل التكاليف يجعل من العسير تحسين أثر البرامج أو تخفيض التكلفة، على الرغم من وجود دلائل مشجعة بإمكانية ذلك وبخاصة عند الاستعانة بالتقنية.[8] وكما ذكرنا في الفصل الثاني، بدأ برنامج منح بيو Pew Grant الخاص لإعادة تصميم المقرر الدراسي بإدارة كارول تويغ Carol Twigg بتحليل المقررات الدراسية التمهيدية الكبيرة في عدد من الاختصاصات العلمية في زهاء ثلاثين مؤسسة، وكان هذا التحليل يهدف إلى خفض التكاليف وتحسين مستوى تعلم الطلبة. وقد جاء في تقرير هذا المشروع وجود توفير في الكلفة ويبلغ وسطياً 40 بالمائة إضافة إلى حصول تحسينات جيدة في نسبة تعلم الطلبة والاحتفاظ بهم (Twigg, 2003a). وليس هذا ما يدعو للدهشة إذا أخذنا بعين الاعتبار التجارب الحاصلة في كل قطاع من قطاعات المجتمع بما يعني أن من الممكن إجراء التحسينات مراراً إذا أجريت تحليلات للتكلفة وللعمليات.[9] إنما الذي يدعو للدهشة حقاً ألا يحدث، وبعد التحليل الدقيق، أي تحسن في التكلفة والأداء بعد انقضاء سنوات عدة لنمو لم يخضع قط للدراسة.[10]

هناك إشارات إنذار ظاهرة بجلاء تدل على مشكلة تتفاقم نتيجة لعدم دراسة تكاليف التشغيل، نعددها فيما يلي:

- في النصف الأول من القرن العشرين حصل ارتفاع في تكاليف التعليم الجامعي لكنه كان ارتفاعاً بطيئاً بالمقارنة مع ارتفاع دخل الأسرة. وظلت الأقساط الجامعية في متناول الأسرة طوال عقد الخمسينيات. ثم بدأت هذه الأقساط بالارتفاع التدريجي في عقدي الستينيات والسبعينيات إلى أن ارتفعت كثيراً في مطلع الثمانينيات. ومنذ عام 1980 وما بعده ارتفع وسطي الرسوم الجامعية لمدة دراسة تبلغ أربع سنوات بمعدل 110 بالمائة زيادة عن معدل التضخم المالي[11].
- إن الطلب على الموارد الذي كان وراء رفع رسوم التعليم لم يكن ناجماً عن انخفاض في المخصصات من الدولة، التي كانت في واقع الأمر تزداد، حيث سجلت زيادة قدرها 60.2 بالمائة بين السنة المالية 1993 والسنة المالية 2003[12].

- تشير تقديرات «مجلس المساعدات التربوية» أنه إذا واصلت الرسوم الجامعية ارتفاعها حسب المعدلات الحالية فإن نصف الطلاب الذين يرغبون بمتابعة تعليمهم العالي لن يتمكنوا من ذلك في العام 2015 (Council for Aid to Education, 1997).
- تزايد اهتمام السلطات السياسية بهذا الموضوع[13]. وبحسب «رابطة حكام الولايات» فإن «غالبية الولايات لا تملك الدخل الكافي لدعم النمو المتواصل وغير المقيد لنفقات التعليم العالي حيث تجاوزت الزيادات السنوية المؤشر السعري للمستهلك.» (National Governors Association, 2001b, p.2).
- وعلى الصعيد الفدرالي، أعلن رئيس لجنة التربية والقوة العاملة في مجلس النواب أمام اجتماع لرؤساء الجامعات وقادة الأعمال أن الحكومة الفدرالية لا تملك أن تواصل زيادة دعمها للتعليم العالي بمعدل ثلاثة (أو أربعة) أضعاف معدلات التضخم المالي، وإن لم تبحث المؤسسات عن الوسائل الكفيلة لخفض الزيادات في التكاليف فإن الحكومة الفدرالية سوف تضطر للتدخل في هذا الأمر (Boehner, 2003).

الحاجة التي تأخر استحقاقها لدعم التعليم الابتدائي والثانوي

لم يكن التعليم العالي مقصراً في توجيه الاهتمام لتحسين فاعلية التعليم والتعلم فحسب، بل كانت مشاركته أيضاً متقطعة وغير منتظمة في الجهد الكبير المبذول لإصلاح التعليم الابتدائي والثانوي في أمريكا عبر عقدين من الزمن. تقول رابطة حكام الولايات: «كان التعليم العالي، وعلى نطاق واسع، غائباً عن جهود الدولة الهادفة إلى تحسين جودة المعلمين والمناهج الدراسية والتعليم في نظام "K-12" (National Governors Association, 2001b, p.2). وهذا يعني مجموعة لا بأس بها من مسؤوليات التعليم العالي يمكن أن نذكر منها: الإعداد والدعم المتواصل للمعلمين وقادة المدارس، والمواءمة في هذين القطاعين بين المناهج الدراسية والتوقعات، والبحوث اللازمة لدعم الجهود المبذولة في سبيل التحسين. أما في مجال تدريب المعلمين فإن عدم الاقتناع بالبرامج الجامعية وعجز الجامعات عن التعامل مع الظروف والأحوال التي يواجهها

المعلمون قد جعل أعداداً متزايدة من مناطق المدارس تبحث عن وسائلها الخاصة لتدريب وتأهيل المعلمين والمديرين في مدارسها. وما حصل في منطقة مدينة نيويورك هو آخر حالة وأكثرها أهمية، حيث أحدثت «أكاديمية القيادة» التي تتولى تدريب مديري المدارس والمشرفين فيها. ومما لا شك فيه أن للتعليم العالي مصلحة ذاتية في تحسين أداء المدارس.

الحاجة إلى الإقلال من تضارب المصالح

إن جدارة البحوث العلمية وكونها محل ثقة الجميع هي الأساس الذي لا جدال فيه لنجاح أمريكا. ولا يجوز السماح لإغراءات رعاية الشركات للبحوث أن تحل محل صدق ونزاهة البحث العلمي الأكاديمي. لذلك يتعين على التعليم العالي أن يلتفت إلى الكشف الكامل عن المصالح المالية للباحثين والمؤسسات جميعاً، وينبغي على الجامعات أن تحكم سيطرتها على حقوق النشر والمراجعة.

في عام 1980 تبنى الكونغرس قانون Bayh-Dole Act وذلك في رد على انخفاض الإنتاجية الأمريكية، وتزايد المنافسة الأجنبية. فقد وضع هذا القانون الإطار الرسمي لتلك الممارسة المتنامية التي تسمح للجامعات بإعطاء براءات الاختراع لنتائج البحوث التي تقدمها بتمويل فدرالي، وبذلك أتيحت للجامعات فرصة الحصول على دخل من ثمار البحوث التي تجرى داخل الجامعة وبرعاية من الحكومة الفدرالية. كان من شأن هذا التعديل في القوانين أن ازدادت العلاقات بين الجامعات البحثية والشركات قوة ومتانة، وأصبح الجميع يؤمن بأن الجامعة هي المكان الوحيد الذي منه تخرج المبادرات «ذات القيمة التجارية» (Press and Washburn, 2000).

كان هذا القانون نقطة تحول. فقد سجل التمويل من الصناعة للبحوث الأكاديمية معدل نمو قدره 8.1 بالمائة سنوياً ما بين عامي 1980 و 1998 حيث وصلت مبالغه إلى 1.9 مليار دولار عام 1997. كما انعكست النتائج الإيجابية لهذا الاستثمار (وكذلك للتمويل الفدرالي للبحوث) في عدد براءات الاختراع في الجامعات، حيث ارتفع

عددها من 250 سنوياً قبل صدور قانون Bayh-Dole إلى ما يقارب 4800 في العام 1998 (Press and Washburn, 2000).

وفي الوقت ذاته تزايد نفوذ الشركات في الجامعات كلها، حيث قفزت منح الشركات من 850 مليون دولار عام 1985 إلى 4.25 مليار في عشر سنين فقط (Press and Washburn, 2000). إن تزايد الهبات من الشركات إلى الكليات والجامعات أمر إيجابي بكل تأكيد، وهي ميزة أمريكية فريدة في نوعها – إذا لم ترفق بها خيوط غير مناسبة. وفي حقبة تعرف بحقبة اقتصاد المعرفة، يتوقع أن يتزايد دعم الشركات. وما يشجع هذا الازدياد أن حكومات الولايات، من خلال إدراكها بأن البحوث والتنمية أمران حيويان لتفعيل النشاط الاقتصادي، تضغط على الجامعات لتوثيق روابطها مع الصناعة. وهو ما عبرت عنه ببيان صريح رابطة حكام الولايات بالقول: «ينبغي على صناع السياسات أن يجروا مراجعة للحواجز والعقبات التي تعيق التحول نحو الأساليب التجارية ... تتضمن هذه العقبات ... معايير تثبيت الأساتذة في الجامعات التي تركز على طباعة ونشر البحوث بدلاً من التركيز على العمل التجاري» (Berglund and Clarke, 2000, p.15، وانظر أيضاً Schmidt, 2002).

لقد كبر حجم البحوث، وكبرت أيضاً الأخطار المتعلقة بنزاهتها، ومنها مايلي:

- في دراسة أجراها عام 1996 لنحو ثمانمائة بحث علمي في البيولوجيا والطب، وجد شيلدون كريمسكي Sheldon Krimsky، الأستاذ في جامعة تافتس Tufts أن حالة واحدة من كل ثلاث حالات تشير إلى «وجود مصلحة مالية للمؤلف الرئيسي لدى الشركة» الراعية للبحث. (Clayton, 2001b, p.11).
- في استطلاع للرأي شمل نحو 2200 عالم من علماء الطب الحيوي، أقر 410 منهم بالتأخير في نشر نتائج بحوثهم لمدة ستة شهور أو اكثر خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات وذلك لأسباب تعود إلى» حماية القيم المالية للنتائج، وحماية موقع العالم الريادي في السباق الهادف إلى التوصل إلى نتيجة معينة وتأخير نشر النتائج غير المرغوبة» (Knox, 1997, p.A1).

- وجدت دراسة صدرت عن جامعة ستانفورد Stanford أن «98 بالمائة من الدراسات الجامعية بتمويل من صناعة الدواء للأدوية الجديدة تشير إلى أن تلك الأدوية الجديدة أكثر فاعلية من العقاقير النموذجية» بينما تشير 79 بالمائة فقط من الدراسات التي لا تتلقى تمويلاً من الشركات أن العقاقير الجديدة أكثر فاعلية (Clayton, 2001b, p.11).
- كان من نتائج القرار الذي اتخذته ثلاث جامعات، هي جامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا في سان فرانسيسكو وسان دييغو، بتشكيل اتحاد مالي consortium مع SRI International بغية الانتقال بأبحاثها الخاصة بالأدوية الجديدة إلى مرحلة التجارب السريرية أن قربت هذه المؤسسات إلى عالم التجارة، مع ما يتضمنه ذلك من تحول ضمني في الغاية أي من بحوث هادفة موضوعية إلى عائدات جيدة على الاستثمار. وقد حذت جامعة هارفارد حذو تلك الجامعات الثلاث.

وفي هذا السياق لا بد لنا من ذكر قضية الدكتورة نانسي أوليفييري Dr Nancy Olivieri، الباحثة الطبيبة في جامعة تورونتو ومستشفى أمراض الأطفال، كمثال فاضح مثير للصدمة حول نفوذ الشركات الخاصة وتأثيرها في البحوث. أجرت هذه الباحثة تجارب سريرية على المعالجة بالهيموغلوبين برعاية من شركة Apotex لصناعة الدواء في تورونتو، وذلك اعتباراً من العام 1996. لكنها حين اكتشفت وجود دلائل لتفاعلات سميّة لهذا الدواء، تلقت تهديداً من شركة Apotex برفع دعوى قضائية ضدها إن أقدمت على نشر نتائج هذه البحوث أو إن هي أعلمت المرضى الخاضعين للتجارب بهذه الأخطار. وكانت حجة الشركة في ذلك أنها تخالف أحكام الاتفاقية الخاصة بعدم إفشاء أسرار البحوث التي أبرمتها مع الشركة في العام 1993. لكن أوليفييري اختارت أن تنشر نتائج بحوثها مهما كانت النتائج. في ذلك الحين كانت الجامعة تتوقع منحة من الشركة ذاتها بمبلغ يزيد عن 20 مليون دولار. ولذلك لم تتلق الدكتورة أوليفييري أي دعم من الجامعة أو المستشفى في نضالها من أجل الحرية الأكاديمية، بل إنها عزلت عن منصبها كمدير لقسم الأمراض المتعلقة بخضاب الدم الهيموغلوبين

Hemoglobinopathy (لكن أعيد الاعتبار لها فيما بعد حين تدخل رئيس الجامعة).[16] إن فقدت الثقة في نزاهة الجامعة فلن تعود ثانية.

الحاجة إلى القيام بدور الناقد للمجتمع

في وقت من الأوقات كانت الأمة تنظر إلى كلياتها وجامعاتها على أنها المرجع الرئيسي لانتقاد مختلف النزعات والتوجهات الاجتماعية والسياسية. وكانت المجتمعات تلجأ إلى هذه المؤسسات بصفتها المكان المناسب للحوار المفتوح والبحوث الموضوعية. وقد وضعت صيغة الحرية الأكاديمية بهدف حماية هذه الوظيفة عينها لكي يشعر الأكاديميون بملء الحرية في التعليم وفي الحديث حتى عن العناوين

المثيرة للجدل، وبحيث تتسامح الجامعات – بل تشجع – الحوار الذي يساعد في إلقاء الضوء على قضايا اجتماعية هامة. ولكن لوحظ مؤخراً تغير ظاهر في نوعية وكمية الجدال الذي يحدث داخل الجامعة.

غير أن الحاجة المتصاعدة للحصول على تمويل من القطاع الخاص قد أفضت إلى طرح أسئلة متنوعة حول ما إذا كان رؤساء الجامعات وأعضاء الهيئة التدريسية على استعداد للتحدث بصراحة وجرأة عن قضايا ملحة في المجتمع، أو ما إذا كان عليهم أن يقتصدوا في حديثهم هذا لكيلا يتسببوا في أية إساءة للمانحين المحتملين.[17] لاحظت جين ويلمان Jane Wellman وزميلها روبرت أتويل Robert Atwell أنه بالنظر لوجود حاجة لجمع أموال من الخارج «فإن آخر شيء يمكن أن يفعله رئيس جامعة ذكي سياسياً أن يتخذ مواقف قد يجدها رب العمل أو راعي المؤسسة سواء في القطاع العام أو الخاص، مسيئة له (Atwell and Wellman, 2002, p.67). وكان رأي كلارا لوفيت Clara Lovett متوافقاً مع هذه الملاحظة حيث أشارت إلى أن مسألة جمع الأموال قد جعلت الرؤساء يخشون الخوض في موضوعات مثيرة للجدل، لكنها ترى أن هذه الخشية ما هي إلا جزء من المشكلة. وهي في الوقت عينه تضع اللوم على الطريقة التي يتبعها هؤلاء الرؤساء في البحث، وهي طريقة «فيها ابتزاز للقادة التربويين والمفكرين

المحتملين لصالح رجال ونساء يتحدثون ويتصرفون أو يبدون وكأنهم مرشحون لمنصب سياسي» (Lovett, 2002b, p.B20).

رواتب رؤساء الجامعات تتزايد أيضاً بمعدل نمو متسارع، وفي حالات عديدة يضاف إليها أموال الشركات الخاصة، حتى تصل في نهايتها القصوى إلى 800 000 دولار في الجامعات العامة والخاصة على السواء. فكانت هذه الرواتب العالية – التي تقترب كثيراً من رواتب رؤساء مجالس الإدارة في الشركات – عرضة للنقد لأسباب عديدة منها استعمال التركيز على الأموال من أجل المرحلة الجامعية الأولى ومنها أيضاً مديونية الرؤساء للمانحين الذين ساعدوا في تعويضاتهم الشخصية (Bok, 2002، وانظر أيضاً Basinger, 2002).

إن هذا الامتياز الخاص للجامعات لتكون مركزاً مفتوحاً للتحليل والحوار يتيح للتعليم العالي أن يقدم إسهامات كبرى وهامة للعمل الديمقراطي في المجتمع، وإن لم تستخدم هذه المراكز بصورة منتظمة فسوف تذبل وتفقد حيويتها.

الحاجة إلى إعادة بناء المشاركة السياسية لاستدامة الديمقراطية

يمتد دور التعليم العالي في المجتمع إلى ما هو أبعد من بناء مهارات القوة العاملة ليشمل إعداد الطلبة لفهم دورهم كمواطنين وأعضاء في المجتمع (Association of American Colleges and Universities 2002; Corrigan, 2002). يقول أنغوس كينغ Angus King الحاكم السابق لولاية مين Maine: "مثلما يتعين إعداد طلبة اليوم لمواجهة متطلبات اقتصاد الغد، كذلك ينبغي إعدادهم لمواجهة متطلبات ديمقراطية الغد.» (King, 2002). وقد دلت الدراسات التي أجريت عبر سنوات عديدة بأن خريجي الجامعات يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويشاركون في الحملات السياسية بمعدلات أعلى كثيراً من معدلات الطلبة الذين لم يتابعوا تحصيلهم الدراسي بعد المرحلة الثانوية. ومع ذلك فإن مشاركة الفئات كافة، ومنهم خريجو الجامعات، في العملية السياسية آخذة في التضاؤل، بينما تتزايد بمعدلات ثابتة حالات الشك في أهمية التصويت في

الانتخابات أو مشاركة المواطنين بالعمل السياسي. لقد بلغت نسبة التصويت حداً متدنياً حتى باتت العملية الديمقراطية في هذا البلد محفوفة بالأخطار[18]. فقد عمدت مدن كبيرة عديدة، كان آخرها مدينة ديترويت، إلى إلغاء عملية انتخاب أعضاء مجالس المدارس بسبب ضآلة الإقبال على الانتخاب (حيث بلغت النسبة في الكثير من الحالات 10 بالمائة أو أقل) والتي أدت إلى هيمنة فئات ذات أفكار متطرفة.

من جهة أخرى أظهرت دراسة أجرتها اللجنة المكلفة بدراسة جمهور الناخبين الأمريكيين أن نسبة الإقبال على التصويت في انتخابات الكونغرس عام 1998 قد تدنت إلى 36 بالمائة، وهو أدنى معدل تشهده الانتخابات منذ عام 1942. فقد كان عدد الناخبين الأمريكيين أكثر من 200 مليون ناخب، ولم يذهب إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخاب سوى 72 450 901 شخص (أي بانخفاض قدره 2.5 مليون عما كان عليه العدد في انتخابات عام 1994). وقد حدث هذا الانخفاض على الرغم من أن احتمال عزل الرئيس القائم على رأس عمله كان موضوع نقاش في انتخابات منتصف المدة (Committee for the Study of the American Electorate, 1999). فالناخبون الأمريكيون كانوا يدلون بأصواتهم من خلال إقبالهم على صناديق الاقتراع، وكان عدد الذين لا يقترعون في تزايد متواصل. وكما قال برايان أوكونيل Brian O'Connell: "من القواعد الأساسية للديمقراطية الأمريكية أن المواطنين هم أصحاب المراكز الأوائل في الحكومة، ونحن الآن نهمل هذه المسؤولية الجوهرية بشكل يعرضها للخطر» (O'Connell, 2003, p.163).

كما أن المسؤولية المدنية لا تقتصر على الشؤون المحلية وحدها. ففي دراسة لجيمس لندسي James M.Lindsay من معهد بروكينغز Brookings Institution حاول فيها أن يتعرف على مدى لا مبالاة الناس بالشؤون الخارجية. وقد أعرب فيها عن مخاوفه بأن هذه اللامبالاة قد أتاحت الفرصة لفئة من أصحاب المصالح الخاصة لتحكم سيطرتها المتزايدة على الشؤون الخارجية، حتى وإن كانت أفعالها في خدمة المصلحة العليا للأمة (Lindsay, 2000).

إن للتعليم العالي القدرة – والمسؤولية أيضاً – على التأثير في فهم النظام السياسي وفي الإحساس بالمسؤولية المدنية وذلك من خلال الخريجين. فما هو الشيء الأكثر أهمية من ذلك؟ لقد بدأت مؤسسة «الميثاق الوطني للجامعات National Campus Compact وغيرها من المنظمات في بذل الجهود الدؤوبة لجعل الكليات والجامعات تركز اهتمامها على هذه المهمة. ومع ذلك لم يكن توجيه اهتمام الكليات والجامعات وهيئات التدريس فيها لهذه المهمة بالأمر السهل. وهذا ما دعا جويل ويستهايمر Joel Westheimer وجوزيف كاهن Joseph Kahne للقول بعد أن لاحظا ذلك التقدم البطيء «إن نحن حافظنا على هذا المستوى من الخطاب الإعلامي فسوف نحصل على موافقة معظم علماء التربية بأن تعليم الطلبة كيف يصبحون مواطنين صالحين هو أمر كبير الأهمية. أما إذا تحدثنا عن أمور محددة بخصوص ما تتطلبه الديمقراطية وما نوع المناهج الدراسية التي تروج لهذه الديمقراطية فسوف ينهار معظم هذا الإجماع في الرأي» (Westheimer and Kahne, 2003, p.2). لكن هذا الأمر شديد الوضوح داخل هذا القطاع الجديد والمتنامي للتعليم العالي (المؤسسات الربحية والمانحة للشهادات العلمية)، إذ توضح الحوارات التي أجريت مع قادة الجامعات الربحية الشهيرة أنهم لا يرون التربية المدنية من ضمن مسؤولياتهم – التي تنحصر في تطوير مهارات القوة العاملة، بل إنهم يرون التربية المدنية أمراً بالغ الأهمية، إنما في المؤسسات العامة.

الفجوة التي تتزايد اتساعاً بين الشعارات والواقع

لو حاول شخص أن ينظر إلى نظام التعليم العالي من ارتفاع شاهق يبلغ نحو ثلاثين ألف قدم فإنه يرى نظاماً ناجحاً، أكثر قوة مما كان عليه قبل عشرين عاماً، يواجه تغيرات متواصلة في المجتمع الذي يعمل على خدمته، ويعتمد على نظام حكم فيه يقاوم التغيير ويركز اهتمامه على المنافسة الهادفة للوصول إلى المنزلة الرفيعة التي تتمتع باحترام الجميع. يرى نظاماً للتعليم العالي يدافع بقوة عن خطاب إعلامي ينافح عن التفوق والغرض العام، بينما الواقع خلاف ذلك.

كانت الثغرات في أداء هذا النظام موجودة منذ عقود عديدة، لكنها أصبحت الآن ظاهرة للعيان بعد أن تصاعدت وتيرة المطالب من التعليم العالي، وتضمنت مطالب جديدة. والشعارات والخطاب الإعلامي يتحدث عن الإخلاص وعن تكريس الجهود نحو تعلم الطلبة، بينما يشير الواقع إلى أن الطالب هو الذي يتحمل مسؤولية تعلمه ومسؤولية أي إخفاق. يتحدث هذا الخطاب عن الإخلاص وتكريس الجهود للعملية التعليمية، بينما يشير الواقع إلى ازدياد الوقت والطاقة والإبداع الذي يكرسه أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات حيث مدة الدراسة أربع سنوات نحو البحوث والنشر والاستشارات الخارجية. يتحدث هذا الخطاب عن إيجاد فرص أكبر تتاح للوصول إلى التعليم العالي، بينما تتزايد برامج المساعدة المالية للطلبة على أساس التفوق بسرعة تفوق سرعة تزايد المساعدات المالية التي تمنح على أساس حاجة الطالب لها، وفي الوقت نفسه تركز المؤسسات اهتمامها على التحاق الطلبة المتفوقين والأثرياء. يدعو هذا الخطاب إلى توجيه الاهتمام إلى خدمة المجتمع في حين يتركز الاهتمام على تحسين درجة التصنيف في تلك القوائم التي تصدرها على سبيل المثال مجلة U.S. News & World Report. ينادي الخطاب الإعلامي بإيلاء الأهمية للبحوث العلمية الأساسية والنزيهة التي تخدم المجتمع بينما يشير الواقع إلى أن هذه الحيادية منقوصة بسبب تزايد سيطرة الشركات على البحوث وبسبب تضارب مصالح الهيئة التدريسية[19]. والقائمة طويلة في تعدادها لهذه الثغرات الحاصلة بين الخطاب الإعلامي للتعليم العالي وواقع الأداء وهي في تزايد متوالٍ.

لقد أدت هذه الأمور كلها إلى اتساع الفجوة بين احتياجات المجتمع التي يتوقع من الكليات والجامعات أن تلبيها وحقيقة أداء هذه المؤسسات[20]. وفي حال غياب التدخل الماهر في آلية عمل السوق فإن القوة المتعاظمة لقوى السوق سوف تجعل الحالة الصعبة أكثر صعوبة. كل واحدة من المشكلات التي أتينا على ذكرها في هذا المقام تحتاج لحل عملي. لكن الحلول كلها تقتضي سياسات عامة واستراتيجيات مؤسسية تكون نابعة عن حسن نية ورغبة صادقة، أشبعت دراسة وتفكيراً. وهذه السياسات والاستراتيجيات بدورها تقتضي استعداداً من جانب القادة السياسيين والأكاديميين للعمل معاً.